ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

منشور رقم: 04/2025

26 فبراير 2025

السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين وكتاب الدولة
والمندوبان الساميان والمندوب العام ومسؤولي المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، جعلت الحكومة من التشغيل أولوية وطنية كبرى اعتبارا لدور الشغل الأساسي في صيانة كرامة المواطن، وضمان العيش الكريم للأسر، وفي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها بلادنا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبالرغم من الظرفية الصعبة المتسمة بارتفاع معدل البطالة كنتيجة مباشرة لتداعيات جائحة كوفيد-19 واستمرار فقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بسبب توالي سنوات الجفاف، فإن الحكومة عازمة على المضي قدما في تنفيذ سياستها الرامية إلى الحد من تفشي البطالة وتوفير الشغل اللائق، وذلك بهدف تقليص معدل البطالة إلى 9%، وإحداث 1,45 مليون منصب شغل إضافي في أفق سنة 2030، في حالة عودة التساقطات إلى مستوياتها العادية.

كما ينضاف إلى هذه العوامل انخفاض معدل النشاط مقارنة بدول أخرى حيث لا يتجاوز 43,5 %، في ظل تصاعد مؤشر التبعية الديموغرافية الذي يمثل نسبة الساكنة النشيطة مقارنة بالسكان غير النشيطين، والذي ارتفع من 2,1 للفرد الواحد سنة 2013 إلى 2,6 للفرد الواحد سنة 2023. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز دينامية التشغيل يعد أساسيا للتخفيف من هذه التبعية والرفع من عدد السكان النشيطين.

وفي هذا الإطار، أعدت الحكومة خارطة طريق لتنفيذ سياستها في مجال التشغيل، تنضاف إلى البرامج والمبادرات القطاعية، وتروم إلى عكس المنحى التصاعدي للبطالة وتقليصه بشكل ملموس، وذلك من خلال تنزيل ثمانية (8) مبادرات تهدف إلى تحفيز إحداث مناصب شغل جديدة والتغلب على معضلة فقدان مناصب الشغل القائمة.

وسيتم تنزيل خارطة الطريق هاته عبر جملة من التدابير بناء على منهجية ترتكز على ضمان الالتقائية بين جهود مختلف المتدخلين.

وفي سياق تعزيز دينامية التشغيل عبئت الحكومة، عبر قانون المالية لسنة 2025، غلافا ماليا إضافيا يقدر بحوالي 15 مليار درهم، موزعة كما يلي:

- 12 مليار درهم موجهة لتحفيز الاستثمار، عبر مواصلة تنزيل منظومة الدعم المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، والتي تجعل من إحداث مناصب الشغل أولوية لها.
- 01 مليار درهم موجهة للحفاظ على مناصب الشغل بالوسط القروي؛
- 02 مليار درهم موجهة لتحسين نجاعة برامج إنعاش الشغل.

وبالموازاة مع ذلك، فإن دينامية التنمية التي انخرطت فيها بلادنا من خلال المشاريع الكبرى في مجالات الرياضة والسكن والفلاحة، فضلا عن الاستراتيجيات القطاعية كالسياحة والرقمنة، تشكل في مجملها فرصة هامة لتحقيق نمو مستدام كفيل بإحداث مناصب شغل جديدة.

ويهدف هذا المنشور إلى التعريف بالتدابير المدرجة في خارطة الطريق من أجل التشغيل، وتحديد القطاعات والهيئات المعنية بتنزيلها، وأدوارها ومهامها (أولا)، وكذا تحديد مهام أجهزة قيادة وحكامة خارطة الطريق وكيفيات اشتغالها (ثانيا).

أولا- التدابير المراد اتخادها في إطار خارطة الطريق والقطاعات والهيئات المعنية بتنزيلها

تشتمل التدابير المدرجة بخارطة الطريق على مبادرات ذات الأثر الآني وأخرى مهيكلة ذات الأثر على المدى المتوسط.

المبادرة الأولى: إنعاش استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

يتمثل الهدف من هذه المبادرة في تحفيز خلق القيمة وإحداث مناصب الشغل عبر محورين رئيسيين:

- تفعيل مقتضيات ميثاق الاستثمار، من خلال اعتماد وتنفيذ نظام الدعم المخصص للمشاريع الاستثمارية التي تتراوح قيمتها ما بين 1 إلى 50 مليون درهم، مع توضيح كيفيات التنزيل والحكامة.
- دعم الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، من خلال تعزيز قدرتها للولوج إلى أنظمة الدعم، وتحسين كفاءتها التدبيرية والعملية، وتيسير ولوجها إلى الصفقات العمومية، والى التصدير.

وفي هذا الإطار، فإن الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، بتنسيق مع القطاعات المعنية، ولا سيما وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، ووزارة الصناعة والتجارة، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، مدعوة إلى التسريع باعتماد مقتضيات ميثاق الاستثمار الموجهة إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة خصوصية هذه المقاولات واستحضار أهمية البعد الجهوي في تنزيل المقتضيات المذكورة.

وبمجرد اعتماد هذا النظام، فإن القطاعات المشار إليها أعلاه مدعوة إلى إعداد دليل للإجراءات يحدد كيفيات تنزيل وحكامة هذا النظام، وتحديد أدوار كل طرف معني، كما يتعين عليها أن تحدد، بشكل توافقي، الأنشطة والمهن ذات الأولوية حسب الجهات، من أجل تكييف المنح المرصودة لدعم الاستثمار مع مهن المستقبل.

كما أن هذه القطاعات مدعوة إلى تعزيز مواكبتها للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة لتيسير ولوجها إلى أنظمة الدعم وتحسين كفاءاتها التدبيرية وتحسين فعاليتها العملية.

وفي هذا السياق، فإن الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وباقي القطاعات المعنية، علاوة على الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، مدعوة إلى ضمان نجاعة منظومة الدعم، من خلال توضيح اختصاصات كل المتدخلين والسهر على ضمان انسجام البرامج ووضوحها.

ومن جهة أخرى، فإن جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية مطالبة بتسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة إلى الصفقات العمومية من خلال تفعيل مقتضيات المرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية، لا سيما تلك المتعلقة بالنسبة المخصصة لهذه الفئة من المقاولات.

وفي إطار تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، فإن الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار، بتنسيق مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مدعوة لمواصلة العمل على تبسيط القرارات الإدارية ذات الصلة بالاستثمار، لا سيما عبر تسريع استكمال رقمنة المساطر والإجراءات الإدارية، وتوسيع نطاق اعمال مبدأ "سكوت الإدارة بمثابة موافقة".

وأخيرا فإنه يتعين على المراكز الجهوية للاستثمار تعزيز مواكبتها للمستثمرين وتقديم المساعدة لهم في القيام بالمساطر والإجراءات الإدارية التي يستلزمها إحداث مقاولاتهم، وكذا في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية والحصول على التراخيص والقرارات الإدارية المرتبطة بذلك.

المبادرة الثانية: تعزيز السياسات النشيطة للتشغيل، وتعميم نظام التدرج المهني

تهدف هذه المبادرة إلى جعل السياسات النشيطة للتشغيل أكثر إدماجية، من خلال توسيعها لتشمل الأشخاص غير الحاصلين على شهادات، إضافة إلى تعميم التدرج المهني ليشمل كافة القطاعات بهدف تعزيز القابلية للتشغيل بالنسبة للمقبلين على الشغل لأول مرة، وكذا مهاراتهم في مجال ريادة الأعمال، مما سيمكن من إحداث 422.500 منصب شغل، في أفق سنة 2025.

وفي هذا الإطار، فإن وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مدعوة إلى العمل على تحسين السياسات النشيطة للتشغيل (إدماج، تحفيز، تأهيل)، من خلال التدابير المفتاحية الثمانية (8) التالية:

- توسيع نطاق السياسات النشيطة للتشغيل لتشمل الأشخاص غير الحاصلين على الشهادات بهدف الرفع من عدد المستفيدين (160.000 مستفيد من برنامج إدماج، 22.500 مستفيد من برنامج تحفيز، 30.000 مستفيد من برنامج تأهيل)؛
- تبسيط المساطر، من خلال تحيين دليل الإجراءات ورقمنة الإجراءات؛
- تقليص مدة التدريب في إطار عقود الإدماج من 24 إلى 12 شهرا، من أجل تسريع عملية إدماج المستفيدين؛
- تحديد نسبة المستفيدين من عقود الإدماج بالنظر إلى العدد الإجمالي للأجراء من أجل ضمان بلوغ الأهداف المسطرة للبرامج؛
- تعميم التدرج المهني ليشمل كافة القطاعات بما يمكن من استيعاب 100.000 مستفيد؛
- الرفع من قيمة الدعم المالي المقدم للمقاولات من 4.000 إلى 5.000 درهم عن كل متدرب بهدف الرفع من جودة التكوين وضمان انخراط المقاولات؛
- إرساء عقد للتدرج المهني للشباب يزاوج بين التكوين النظري والتطبيقي داخل الوسط المهني، بهدف تعزيز قابليتهم للتشغيل وتمكين المشغلين من تنمية كفاءاتهم الخاصة الملائمة لاحتياجاتهم المهنية؛
- إرساء منحة للتشغيل لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة، تشمل الشركات، والمقاولين الذاتيين، والأشخاص الخاضعين للضريبة المهنية الموحدة، والأشخاص الذاتيين، وذلك بهدف إحداث 110.000 منصب شغل.

المبادرة الثالثة: تقليص وتيرة فقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي

تهدف هذه المبادرة إلى تقليص فقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي، من خلال الرفع من المساحات المزروعة بالحبوب إلى 4 مليون هكتار.

كما أن وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات (قطاع الفلاحة) مدعوة الى تقديم وإعمال برنامج عمل من أجل انتقاء المشاريع المحدثة لمناصب الشغل في العالم القروي على مستوى المناطق الأكثر تضررا من الجفاف، وكذا إطلاق منصة إلكترونية من أجل تنسيق العرض والطلب بشأن اليد العاملة الفلاحية.

المبادرة الرابعة: إدماج السياسات النشيطة للتشغيل في برنامج موحد للتشغيل

تهدف هذه المبادرة إلى تحسين استعمال موارد الدولة، من خلال اعتماد نظام موحد يدمج البرامج الفعالة والناجعة، بما يمكن من الرفع من عدد المستفيدين إلى ما بين 400.000 و500.000 مستفيد سنويا.

وستتولى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، بدعم من الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات، تحديد سياسة نشيطة جديدة للتشغيل تدمج السياسات الحالية في برنامج موحد للتشغيل يتوخى تحقيق الأهداف التالية:

- إرساء إطار ميزانياتي موحد عبر صندوق إنعاش تشغيل الشباب، من أجل تجميع الاعتمادات المالية المرصودة لمختلف آليات إنعاش التشغيل، بما فيها التدابير ذات الطابع الجهوي؛
- تحديد وتدقيق شروط الاستفادة من البرنامج الموحد، بما يمكن من مراقبتها بشكل أكثر فعالية؛
- مراقبة وتوجيه الأثر على الحد من البطالة لضمان استدامة مناصب الشغل؛
- إنشاء نظام حكامة موحد، يعتمد على توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات بين مختلف الفاعلين المعنية؛
- التصويب المستمر حسب الأولويات بناء على المعلومات الميدانية حول معايير البرنامج وشروط الأهلية.

المبادرة الخامسة: تعزيز مهام وأدوار الوكالة الوطنية للتشغيل

من أجل تعزيز دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في رفع وتيرة التشغيل يتعين إرساء مسار مندمج للوساطة في التشغيل، يبتدئ من مرحلة التعليم لمواكبة الباحثين عن العمل وتوجيههم بشكل فعال.

وفي هذا الإطار، يتعين على كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات السهر على برامج تعميم المراكز المهنية "career centers" وإعداد إطار تنظيمي يحدد كيفيات عمل هذه المراكز.

كما أن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مطالبة، بتنسيق مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، بالعمل على بلورة هذا المسار الذي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأربعة التالية:

- توسيع عدد المستفيدين ليشمل كافة الراغبين في الشغل؛
- تنويع خدمات المواكبة من خلال إدماج خدمات رقمية حديثة، بما في ذلك حصيلة الكفاءات المعمقة، ومخططات المواكبة الفردية، وبرامج التكوين المستمر أو إعادة التدريب، ودعم ريادة الأعمال...؛
- مواءمة التدريب مع احتياجات سوق الشغل، بالتعاون مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ومعاهد التدبير المفوض، ومدن المهن والكفاءات، وذلك حسب حاجيات المشغلين ومتطلبات السوق؛

المبادرة السادسة: تذليل العوائق أمام ولوج المرأة للشغل

يقوم تذليل العوائق أمام النساء الراغبات في الولوج لسوق الشغل، والبالغ عددهن حوالي 700.000، على تحسين عاملين محددين، يتعلقان بالنقل ورعاية الأطفال،

وفي هذا الإطار، تهدف هذه المبادرة إلى تحسين النقل لفائدة المرأة العاملة، وكذا توسيع شبكة الإنارة العمومية في المناطق شبه الحضرية.

كما سيتم العمل على تعزيز الشراكة مع النسيج الجمعوي من أجل الرفع من عدد حضانات الأطفال ومؤسسات التعليم الأولي، على أن يتم العمل مستقبلا على مراجعة الإطار التنظيمي من أجل إرساء نماذج لحضانات الأطفال تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الأمهات العاملات.

المبادرة السابعة: محاربة الهدر المدرسي

تهدف محاربة الهدر المدرسي إلى تقليص أعداد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة من 295.000 برسم سنة 2024 إلى 200.000 تلميذ في أفق 2026.

وفي هذا الإطار، فإن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مدعوة إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل:

- إطلاق برنامج استدراكي مكثف من 6 إلى 8 أسابيع من أجل تدارك جزء من التأخير المتراكم في التحصيل، وتعزيز الدعم المدرسي للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات التعلم؛
- تحسين جاذبية المؤسسات التعليمية من خلال توفير عرض متنوع للأنشطة الموازية والرياضية لتنمية مهاراتهم الإبداعية في مختلف المجالات، وكذا تنظيم ورشات لتنمية ثقتهم في أنفسهم؛
- ضمان تتبع فردي للتلاميذ الذين يواجهون خطر الهدر المدرسي، من خلال إحداث خلايا لليقظة؛
- توسيع مفهوم مدارس الفرصة الثانية ليشمل التلاميذ المنقطعين عن الدراسة في المرحلة الإعدادية، بما يمكن من مضاعفة عدد المستفيدين ليصل إلى 80.000 في أفق سنة 2030، وإحداث 400 مركز؛
- مراجعة الإطار القانوني من أجل اعتماد رقم تعريفي موحد بما يمكن من تتبع التلاميذ بشكل فردي؛
- تعميم التعليم الأولي؛
- تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي (التعويضات العائلية المشروطة، النقل المدرسي والداخليات).

المبادرة الثامنة: تحسين منظومة التكوين

تقوم هذه المبادرة على ملاءمة مختلف المسارات التكوينية مع حاجيات وانتظارات سوق الشغل.

ولبلوغ هذه الغاية، فإن وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مطالبتان بالعمل، وبتنسيق مع كل من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، من أجل:

- إعداد استراتيجية لتحسين التنسيق بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والقطاعات والمقاولات، من أجل جعل المكتب قوة دافعة للتكوين في القطاعات الواعدة وللحد من البطالة؛
- تحويل التكوين التقني لمدة سنتين إلى إجازة مهنية من ثلاث سنوات؛
- مراجعة التكوين في التعليم العالي والتكوين المهني لينصب على الشعب المحدثة لمناصب الشغل؛
- إرساء جسور بين أسلاك التعليم الثانوي والتكوين المهني (مدارس الفرصة الثانية، المدارس المؤهلة، ومراجعة نظام التحقق من المهارات المهنية)، لا سيما من أجل استيعاب التلاميذ المنقطعين عن الدراسة؛
- مضاعفة الجسور بين أسلاك التعليم العالي والتكوين المهني لتسهيل إعادة التكوين؛
- الرفع من أعداد المتدربين في التكوين المهني، لاستيعاب التلاميذ المنقطعين من المدارس خاصة من أولئك المتراوحة اعمارهم بين 15 و18 سنة؛
- دراسة إمكانية توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين المهني للتلاميذ المنقطعين عن الدراسة؛
- مراجعة إطار حكامة وتمويل وقيادة التكوين المستمر (تفويض تدبير التكوين المستمر، وتوضيح آليات التمويل، وجعل المقاولات ميدانا للتكوين المستمر ...).

ثانيا- أجهزة حكامة خارطة الطريق

من أجل تتبع تنفيذ خارطة الطريق وتنسيق تدخلات مختلف القطاعات المعنية، فقد تقرر إرساء نظام حكامة، يقوم على إحداث لجنة وزارية للتشغيل، ولجنة للقيادة لتتبع التنفيذ الفعلي لخارطة الطريق، ووحدة لتجميع المعطيات المرتبطة بمجال التشغيل.

وتحدد على النحو التالي مهام هيئات الحكامة المشار إليها أعلاه وكيفيات اشتغالها :

1. اللجنة الوزارية للتشغيل (اللجنة الوزارية)

1.1. مهام اللجنة الوزارية

يعهد إلى اللجنة الوزارية القيام بالمهام التالية:

- إرساء منظومة للتتبع بهدف رصد تقدم إنجاز المبادرات المدرجة في خارطة الطريق، ورصد الصعوبات المحتملة في الإنجاز وتحديد التدابير اللازمة لتجاوزها؛
- التقييم الدوري لنتائج المبادرات لقياس أثرها على مؤشرات التشغيل الرئيسية وتحديد التعديلات اللازمة، عند الاقتضاء؛
- تتبع البرامج القطاعية التي لها أثر على إحداث مناصب الشغل لاسيما تلك المرتبطة بدعم أو إعانات عمومية؛
- إعداد مخططات تواصلية بهدف تثمين قيمة العمل لدى المجتمع المغربي.

1.2. تأليف اللجنة الوزارية

يرأس اللجنة الوزارية رئيس الحكومة، وتتألف من الأعضاء الآتي بيانهم:

أ) السلطات الحكومية المكلفة بالقطاعات التالية:

- الداخلية؛
- الاقتصاد والمالية؛
- التجهيز؛
- التربية الوطنية والتعليم الأولي؛
- السكنى وسياسة المدينة؛
- الفلاحة؛
- الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛
- الصناعة والتجارة؛
- السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- النقل؛
- الاستثمار؛
- الميزانية.

ب) المندوب السامية للتخطيط؛

ج) المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ويمكن لرئيس اللجنة أن يدعو لحضور اجتماعاتها، كلما اقتضت الحاجة ذلك، كل سلطة حكومية أخرى، أو مؤسسة عمومية أو هيئة، وكذا كل شخص يرى فائدة في حضوره.

1.3. دورية اجتماعات لجنة التتبع ومسطرة اشتغالها

تجتمع اللجنة الوزارية، بدعوة من رئيسها، مرة واحدة كل ثلاثة (03) أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وتضطلع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات (قطاع التشغيل) بأعمال كتابة اللجنة الوزارية.

2. لجنة القيادة لتتبع خارطة الطريق (لجنة القيادة)

2.1. تأليف ومهام لجنة القيادة

تنبثق عن اللجنة الوزارية لجنة للقيادة برئاسة مصالح رئيس الحكومة، وعضوية القطاعات الممثلة في اللجنة الوزارية، يعهد إليها بتقديم المساعدة والدعم التقني للجنة الوزارية، لا سيما من خلال التحضير لأشغال اجتماعاتها والتتبع العملي لقراراتها وتوجيهاتها، وكذا إنجاز الدراسات والتقارير التي تعهد بها إليها.

2.2. دورية اجتماعات لجنة القيادة ومسطرة اشتغالها

تجتمع لجنة القيادة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بدعوة من رئيسها.

وفي هذا الإطار، فإن القطاعات الممثلة في اللجنة الوزارية مدعوة إلى تعيين مخاطب رسمي للجنة القيادة، من درجة مدير مركزي على الأقل، ليشكل صلة وصل بين القطاع المعني ولجنة القيادة، مع موافاة مصالح رئيس الحكومة باسم وصفة المسؤول المعين كمخاطب رسمي في أقرب الآجال.

ويمكن لرئيس لجنة القيادة أن يدعو لحضور اجتماعاتها، كلما اقتضت الحاجة ذلك، ممثلين عن أي سلطة حكومية أخرى، أو مؤسسة عمومية أو هيئة، وكذا كل شخص يرى فائدة في حضوره.

3. وحدة تجميع المعطيات المرتبطة بمجال التشغيل (الوحدة)

3.1. مهام الوحدة

يعهد إلى الوحدة القيام بالمهام التالية:

- تجويد معايير ومنهجية البحث في مجال التشغيل وتجميع المعطيات المرتبطة به قصد الوصول إلى معطيات موثوقة وقابلة للاستغلال؛
- تجميع وتنسيق المعطيات التي تنتجها الهيئات المعنية في قاعدة بيانات واحدة؛
- إرساء لوحة قيادة موحدة تمكن من تتبع مؤشرات التشغيل.

3.2. تأليف الوحدة

تتألف الوحدة، التي تتولى تنسيق أشغالها مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية، من ممثلين عن:

- مصالح رئيس الحكومة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- المديرية العامة للضرائب؛
- المرصد الوطني لسوق الشغل.

3.3. دورية اجتماعات الوحدة ومسطرة اشتغالها

تجتمع الوحدة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ومرة واحدة في الشهر على الأقل، بدعوة من منسقها.

وتضطلع مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية بأعمال كتابة الوحدة.

وبناء على ما سبق، أهيب بكم إلى تعميم هذا المنشور على كافة المصالح الإدارية المركزية واللاممركزة التابعة لكم، مع حثها على تفعيل مضامينه على الوجه الامثل.

كما أدعو السيد وزير الداخلية إلى تعميم هذا المنشور على السادة الولاة والعمال، وكذا التواصل بشأنه مع الجماعات الترابية، ولا سيما مجالس الجهات، باعتبارهم شركاء أساسيين في المجهود الوطني للنهوض بالتشغيل.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

عزيز أخنوش